مجلة دفاتر اقتصادية
P-ISSN: 2170-1040 | **المجلد: 15 – العدد: 01 (2024)، ص: 315 - 334** | **E-ISSN:** 2602-5426

دور التدقيق المالي الجنائي في الرفع من جودة المعلومات المحاسبية لتفعيل أهداف الحوكمة
تجارب دولية "عربية وأجنبية"

The role of forensic financial auditing in raising the quality of accounting information to activate governance objectives
International experiences (Arab and foreign)

بوقنون رشيدة [1]♦، عياشي الأخضر [2]

[1] مخبر تنمية اقتصاديات الأعمال الحديثة وتحسين أدائها بمنطقة الطاسيلي، المركز الجامعي إيليزي (الجزائر)،
bouguenoune.rachida@cuillizi.dz

[2] مخبر تنمية اقتصاديات الأعمال الحديثة وتحسين أدائها بمنطقة الطاسيلي، المركز الجامعي إيليزي (الجزائر)،
lakhdar.ayachi@cuillizi.dz

تاريخ الاستلام: 2024/04/03 **تاريخ القبول:** 2024/05/12 **تاريخ النشر:** 2024/05/20

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية استخدامات التدقيق المالي الجنائي والحاجة الملحة إلي تطوير وتفعيل دوره في الجزائر لمعالجة المشاكل والصعوبات المالية والقانونية في ظل بيئة الأعمال التي يشهدها العالم اليوم بشكل عام. و في الجزائر على وجه الخصوص، وللإجابة على الإشكالية المطروحة، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في دراسة الظاهرة، ومن خلال الوصف بأسلوب علمي، والمنهج التحليلي لدراسة الظاهرة بشكل متعمق، تم تقسيم الدراسة إلى عنوانين رئيسيين، تناول العنوان الأول الجانب النظري لمتغيرات الدراسة، بينما خصصت الدراسة العنوان الثاني لعرض أهم التجارب الدولية في مجال التدقيق المالي الجنائي.

وخلصت الدراسة إلى أن التدقيق المالي الجنائي يعتبر أساسا لزيادة جودة ودقة المعلومات المحاسبية من خلال مراقبة و مراجعة السجلات المالية بشكل دقيق وشامل، والتركيز على النقاط التي قد تؤدي إلى ضعف الجودة أو وجود مخاطر مالية أو قانونية.

كلمات مفتاحية: تدقيق جنائي، احتيال مالي، جودة المعلومات المحاسبية، حوكمة، محاسبة القضائية.

تصنيف JEL : M42، M41، G34.

Abstract:

The study aims to highlight the importance of the uses of forensic financial audit and the urgent need to develop and activate its role in Algeria to deal with financial and legal problems and difficulties in light of the he business environment that the world faces today in general. And in Algeria in particular, and to respond to the problem posed, where we relied on the descriptive approach to study the phenomenon, through the description in a scientific way, and on the analytical approach to study the phenomenon in depth, the study was divided into two main titles The first title dealt with the theoretical aspect of the variables of the study, while the study was devoted to the The second title presents the main international experiences in the field of judicial financial audit.

The study concluded that forensic financial audit is considered a basis for increasing the quality and accuracy of accounting information by monitoring and reviewing financial records accurately and comprehensively, and focusing on matters that can lead to poor quality or the presence of financial or legal risks.

Keywords: forensic auditing, financial fraud, quality of accounting information, governance, forensic accounting.

JEL Classification: M42, M41, G34.

♦ المؤلف المرسل

1. مقدمة:

اكتسبت حوكمة الشركات مكانة بارزة على نطاق واسع في الأعمال التجارية المحلية والدولية، والجدير بالذكر أن لجنة التدقيق هي هيكل حوكمة رئيسي مكلف بالإشراف على التقارير المالية والإفصاح، الذي يتطلب من أعضاء لجنة التدقيق أن يكونوا على دراية بمسؤولياتهم الرقابية ويفهمونها جيدا. بعد القرن التاسع عشر، تزايد الاهتمام بالتدقيق المالي الجنائي بعد حدوث الانهيارات الاقتصادية للعديد من المؤسسات الاقتصادية الدولية بسبب الاحتيال والتلاعب، مما أدى إلى زيادة الدعاوى القضائية ذات الطابع المالي أمام المحاكم، كما أولى الباحثون والممارسون أهمية بالغة لهذا المجال والعمل على تطويره.

وفي الوقت الذي لم تعد خدمات التدقيق الجنائي مقتصرة على الجهات القضائية فقط، بل أصبح تكاملا بين المحاسبة والقانون للعمل معا على تقديم تحقيقات أكثر عمقا، وأصبح التدقيق المالي الجنائي مطلوبا من قبل جهات عديدة مثل المؤسسات البنكية، وشركات التأمين والمنظمات الحكومية.

فالتدقيق المالي الجنائي عنصرا أساسيا في ترقية جودة المعلومات المحاسبية وضمان فعالية أهداف الحوكمة الرشيدة على مستوى أي مؤسسة، يعمل هذا النوع من التدقيق على فحص وتحليل السجلات المالية بدقة فائقة، مما يسهم في تحقيق توازن مثلي وتحسين الشفافية في الأنظمة المحاسبية، كما يقوم على تفعيل قواعد الحوكمة من خلال تعزيز التفتيش والرقابة، وفحص العمليات المالية وتقييم كفاءة إجراءات الرقابة الداخلية والذي يساهم بشكل كبير في تحقيق الشفافية وتنظيم المؤسسات المالية، مما يؤثر على كفاءة وفعالية المؤسسات.

1.1 إشكالية البحث:

وبناءا على ما سبق، يمكن طرح الإشكالية في السؤال الرئيسي التالي:

كيف يساهم التدقيق المالي الجنائي في الرفع من جودة المعلومات المحاسبية لتفعيل أهداف الحوكمة انطلاقا من تجربة بعض الدول العربية والأجنبية؟

2.1 أسئلة البحث:

كما يمكن صياغة الأسئلة الفرعية لتدعيم الإشكالية والمتمثلة فيما يلي:

- كيف يمكن أن يساهم التدقيق المالي الجنائي في الوقاية من الفساد والتقليل من الأخطاء؟
- ما مدى فعالية الممارسات والأساليب والإجراءات التي يستخدمها المدقق المالي الجنائي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟
- ما هو دور التدقيق المالي الجنائي في تفعيل أهداف حوكمة الشركات؟

3.1 فرضيات البحث:

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: التدقيق المالي الجنائي يساهم في الكشف عن الأخطاء والتلاعبات المالية في المعلومات المحاسبية، مما يزيد من ملائمة وموثوقية هذه المعلومات.

الفرضية الثانية: يساعد التدقيق المالي الجنائي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مما يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات.

الفرضية الثالثة: تقدم التجارب الدولية في مجال التدقيق نماذج ناجحة لتطبيق التدقيق المالي الجنائي مما يعزز تفعيل أهداف الحوكمة.

4.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في الاهتمام المتزايد بالتدقيق المالي الجنائي إقليميا ودوليا سواء في القطاع العام أو الخاص بسبب انتشار حالات الغش والاحتيال في بيئة الأعمال المحاسبية، ودوره في زيادة جودة المعلومات المحاسبية في مختلف المجالات الاقتصادية، ومدى تفعيل التدقيق الجنائي لأهداف الحوكمة.

5.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بصفة عامة إلى:

- تسليط الضوء على مجال التدقيق المالي الجنائي باعتباره مجال جديد في المحاسبة.
- تحديد دور التدقيق المالي الجنائي في التخفيف من حدة الجرائم المالية وزيادة جودة المعلومات المحاسبية.
- الوقوف على أهم التجارب الدولية للتدقيق الجنائي وتوضيح فعالية هذا الدور في الرفع من جودة المعلومات المحاسبية.
- تقديم نتائج واستنتاجات تساهم في الرفع من جودة المعلومات المحاسبية وتفعيل قواعد الحوكمة في القطاع العام والخاص.

6.1 منهج الدراسة:

تتم معالجة الإشكالية بالاعتماد على المنهج الوصفي لدراسة الظاهرة قصد ضبط المفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة، والمنهج التحليلي لدراسة الظاهرة بأسلوب متعمق.

2. الإطار النظري للدراسة:

بالنظر إلى أهمية المعلومات في عملية صنع القرار، تعتبر المعلومات المحاسبية التي مرت بعملية التدقيق جديرة بالثقة ومصدر أساسي لأصحاب المصلحة، وأن تقارير التدقيق العالية الجودة تلعب دورا رئيسيا في دعم اتخاذ القرارات المالية والتجارية لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها وحجمها أو شكلها القانوني.

1.2: التدقيق المالي الجنائي

في ضوء تزايد حدوث أزمات مالية في العديد من الشركات العالمية وحوادث الجرائم المالية التي تزداد بشكل يومي في وسائل الإعلام، وهي الآن مصدر قلق عالمي، من خلال الاحتيال المالي والأخطاء التي يرتكبها المدققين الخارجيين قد أثار الكثير من النقاش بين العلماء وأصحاب المصلحة من مختلف أنحاء العالم، مما أدى إلى زيادة الطلب على التدقيق المالي الجنائي مع تكثيف عملياته للتخفيف من حدوث الجرائم المالية.

1.1.2 مفهوم التدقيق المالي والتدقيق الجنائي

يعتبر التدقيق المالي والتدقيق الجنائي عمليتان تعملان على تحليل وفحص البيانات المالية لشركة أو مؤسسة ما، والتأكد من صحة ودقة هذه البيانات والتقارير المالية، لكن لديهما أهداف مختلفة.

- **مفهوم التدقيق المالي**: التدقيق هو عبارة عن اختبار تفني صارم يبنى بأسلوب فني من طرف مهني، مؤهل ومستقل بغية إعطاء رأي محلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسات، فالتدقيق المالي هو فحص لمدى احترام معدي المعلومات المالية للإجراءات الواجب إتباعها، وعلى مدى احترام القوانين والمبادئ المحاسبية المنصوص عليها والتي جاءت بها المعايير المحاسبية الدولية، في التعبير عن الصورة الصادقة للموجودات والوضعية المالية ونتائج التقارير المالية.[1]
- **مفهوم التدقيق الجنائي:** يوجد العديد من المفاهيم التي تطرقت الى التدقيق المالي الجنائي من عدة جوانب نذكر منها ما يلي:

عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين على أنه الخدمات التي تتضمن تطبيق المعرفة المتخصصة ومهارات التحقيق التي يمتلكها المحاسبين القانونيين وهذه الخدمات تستخدم في المحاسبة المتخصصة والتدقيق والاقتصاد والضرائب وغيرها من المهارات.

كما عرفه على أنه عملية مزيج من المحاسبة والتدقيق والقانون، تعمل على جمع وتحليل أدلة الإثبات في سبيل تقييم احتمالات الغش التي سيتم الكشف عنها أو منعها.[2]

كما عرف التدقيق الجنائي من جهة أخرى بأنه يعني مناسب للاستخدام في محكمة قانونية أو يتعلق بتطبيق المعرفة العلمية على مشكلة قانونية. فالمدقق الجنائي المعروف أيضا باسم محقق الاحتيال، مدقق الاحتيال، مدقق التحقيق، أو محاسب قضائي. وهم يعملون في الغالب في شركات المحاسبة للتحقيق في العمليات المالية والضريبية وعمليات الدمج والاستحواذ والتحقيق في الجرائم المالية ودعم القرار القانوني والإداري بناء على المحاسبة التحليلية والمعلومات المالية الحالية.[3] فهو في الأساس هو عبارة عن استخدام مهارات المحاسبة والتدقيق والتحقيق للمساعدة في المسائل القانونية. فهو إجراء تحقيقي بطريقة تجعل النتيجة قابلة للتطبيق أمام المحكمة. التدقيق الجنائي هو فحص الأدلة المتعلقة بتأكيد لتحديد مدى توافقه مع المعايير المحددة ويتم تنفيذه بطريقة مناسبة للمحكمة. على سبيل المثال، التدقيق القضائي لسجلات المبيعات لتحديد مقدار رقم الأعمال.[4]

بشكل عام، من خلال المفاهيمو التعاريف المقدمة من قبل الباحثين، يتضح لنا أن هناك العديد من المصطلحات للتدقيق المالي الجنائي والتي لها نفس المعنى مع المحاسبة القضائية، المحاسبة الجنائية، المراجعة الاستقصائية القضائية، فغالبا ما يتم استخدام هذه المصطلحات بالتبادل.

2.1.2 مفهوم الجرائم المالية والاحتيال

تشكل الجرائم المالية بكافة أشكالها مصدر قلق كبير للعديد من المؤسسات والشركات ومختلف الدول في الآونة الأخيرة، والتي سببت بدمار وانهيار كبير للأعمال التجار ية والاقتصاد لهذه الدول، حيث يتم فقدان مليارات الدولارات في كل سنة بسب الاحتيال والفساد المالي.

- **مفهوم الجرائم المالية:** الجرائم المالية الناتجة عن المحاسبة المالية هي فعل وخداع متعمد يقوم به الموظف بهدف الحصول على مكاسب شخصية مقابل فوائد غير مصرح بها من خلال سوء استخدام واختلاس الموارد أو الأصول، وأشاروا كذلك إلى أن الجرائم المالية هي تحويل غير قانوني للأموالو حيازة الأصول المملوكة للآخر لاستخداماته الشخصية، وأنها ممارسة خيانة الأمانة لتحقيق مكاسب غير مشروعة، فإن الجرائم المالية تحدث عادة في أماكن مختلفة وأشكال متعددة كالاحتيال، والفساد، السرقة، والتلاعب،التي تؤدي إلى عدة قضايا سلبية مثل الإفلاس والتضخم والبطالة[5].
- **مفهوم الاحتيال المالي:** الاحتيال على أنه ذلك النشاط الإجرامي وغير المشروع ارتكابه بهدف كسب الأموال بطريقة غير مشروعة سواء بشكل فردي أو جماعي وبطريقة منظمة وبالتالي انتهاك القوانين القائمة التي تحكم الشؤون الاقتصادية والمالية، وهو عمل من أعمال الخداع أو السلوك غير النزيه الذي ينطوي على أعمال الإغفال أو الإدلاء ببيانات احتيالية بهدف الحصول على فوائد مالية.[6] الاحتيال هو تشويه متعمد للمستندات الخاصة بالشركة لهدف الحصول على ميزة غير مستحقة إما عن طريق التضليل أو الإخفاء للمعلومات الأصلية وأن كل عملية احتيال تشترك في ثلاثة أشياء:[7]

أ- **الضغط (أو الحافز أو التحفيز):** هو القوة المالية التي تدفع الفرد نحو ارتكاب عمليات الاحتيال والاستغلال،و أن الضغط يتعلق بالحاجة الملحوظة إلى الأصول وذلك نتيجة الجشع. فالضغط يحتاج فقط إلى أن يكون المتصور في ذهن مرتكب الجريمة للدافع إلى ارتكاب جريمة الاحتيال.

ب-**الفرصة (المعرفة):** هي سهولة قدرة الفرد على ارتكاب الاحتيال، وأشار إلى أن الفشل في وضع الإجراءات الكافية للكشف عن النشاط الاحتيالي أيضا يزيد من فرصة حدوث الاحتيال بسبب ضعف الرقابة الداخلية، وسوء الرقابة الإدارية، أو إساءة استخدام المنصب وانتهاك الثقة الممنوحة.

ت-**الترشيد:** هو التوفيق بين السلوك الغير القانوني أو الغير الأخلاقي مع المفاهيم المقبولة عموما والتصورات الأخلاقية، وذكر أن الترشيد أمر مهم في معظم عمليات الاحتيال، ويظهر ذلك عندما يبرر الموظف سبب ارتكابه لعملية الاحتيال.

و يمكن تلخيص عملية الاحتيال في الشكل الموالي:

الشكل 01: مثلث الاحتيال

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (Zhong & Xinzhou, 2023, p. 5)

يعد مثلث الاحتيال إطارا أساسيا لفهم سلوك المحتال وتحليل دوافع الاحتيال المالي، فمن خلال مثلث الاحتيال نلاحظ انه يبدأ بالضغط، وتوقع الأداء المالي في المؤسسة، تليها فرصة والترشيد التي تنشأ من ضعف الرقابة الداخلية إلي جانب ذلك التبرير وإيجاد الأعذار لتجميل سلوكه، حيث يجب أن يكون جميع هؤلاء السائقين الثلاثة حاضرين في حالة حدوث عملية احتيال.

3.1.2 أهمية التدقيق المالي الجنائي: ازدادت أهمية التدقيق المالي الجنائي في الجانب التجاري والمسائل المالية للعديد من المؤسسات الاقتصادية الدولية بسبب حدوث الانهيارات الاقتصادية، حيث تكمن أهميته فيما يلي:

أ- يساهم في اكتشاف الغش والاحتيال في القوائم المالية، وزيادة الثقة في مهنة المحاسبة والتدقيق؛

ب- تزايد الحاجة إلى المحاسبين القضائيين بعملاء المراجعة للمساعدة في تحليل النتائج القضائية ودعم الرقابة المالية؛

ت- يساعد على إعداد مدقق جنائي على مستوى عالي من الخبرة والتأهيل يقوم بتقديم تقرير عن المهمة المكلف بالأدلة القانونية الكافية التي تساعد القضاء في إقرار الحق وتحقيق العدالة؛

ث- يساهم في زيادة كفاءة وفعالية التدقيق الخارجي، لعدم قدرة الدور التقليدي للمدقق المالي والمحاسبي على اكتشاف الغش والفساد المالي رغم المسؤولية الملقاة عليهم؛[8]

ج- يساهم في تعزيز كفاءة المؤسسات الاقتصادية والجهات الرقابية، كما يساعد القضاء في سرعة الفصل في النزعات القضائية عن طريق التحري عن التزوير في المعلومات المحاسبية ورفع التقارير المالية إلى القضاة لتحقيق العدالة والإنصاف لكل من ارتكب عمليات وحالات الاحتيال والفساد المالي بسبب خيانتهم للأمانة والثقة.[9]

4.1.2 أهداف التدقيق المالي الجنائي: يهدف التدقيق المالي الجنائي إلى:[10]

أ- يهدف التدقيق المالي الجنائي إلى معرفة أين ذهبت أموال الغير، والكيفية التي ذهبت بها، ومن المسؤول عن حالات الغش؛

ب- التحقيق في المعلومات المالية وتحليلها وإبلاغ النتائج في شكل تقرير ووثائق داعمة؛

ت- تتبع أو تمنع نشاطات الغش والاحتيال في العمليات المالية؛

ث- تجميع الأدلة الكافية وتقديم تقرير يتضمن رأي فني مهني محايد يساعد على تأييد الدعاوى القضائية؛

ج- تحديد المناطق أو الأنشطة الغير القانونية التي تساعد على ارتكاب الغش؛

ح- اكتشاف حالات التهرب من الالتزامات المالية أو الممارسات الخاطئة التي ترتكب من خلال التلاعب في السجلات المالية؛

خ- المساعدة في فهم القضايا المالية ومفاوضات التسوية؛

د- استخدام نتائج عمل المدقق الجنائي من معلومات مالية في عملية تسوية أو ترشيد قرار حكم لجنة التحكيم.

5.1.2 مجالات التدقيق المالي الجنائي: يركز التدقيق المالي الجنائي على مجالين رئيسيين هما التقاضي والتحقيقات، في مجال التقاضي يقوم المدقق المالي الجنائي بتقديم الأدلة المالية التي تم جمعها في حالات التقاضي التجاري، والنزاعات المالية أو غيرها من القضايا القانونية التي تنطوي على الجوانب المالية. كما يمكنهم العمل كشهود خبراء، وتقديم التقييمات والآراء في المحكمة. وأما في مجال التحقيقات، يكشف المدقق الجنائي عن الأنشطة المالية الاحتيالية ويوثقوها مثل الفساد المالي، والاحتيال على الشركات،وأنواع أخرى من الاحتيال الاقتصادي.[11]

6.1.2 مؤهلات ومهارات التي يجب أن يتمتع بها المدقق المالي الجنائي: مجال التدقيق المالي الجنائي كغيره من المجالات الأخرى يتطلب امتلاك مجموعه من المعارف والمؤهلات خصوصا أنها مزيج بين تخصصين المحاسبة والقانون مما يجب أن يتميز بالمؤهلات التالية:[12]

أ- معرفة متقدمة بالمعايير المحاسبية الدولية والأسس والقواعد والمعرفة الواسعة في القانون الجنائي والقانون المدني؛

ب- فهم مبادئ البيئة القانونية ومهارات الاتصال والتحري وكيفية تسيير المخاطر وكشف الغش؛

ت- امتلاك أساليب وطرق إجراءات التقصي والتحري؛

ث- معرفة المدقق المالي الجنائي بالأمور القانونية أمر بالغ الأهمية لنجاحه في أداء مهامه، والإلمام بجميع القوانين والتشريعات خاصة المتعلقة بالأمور المالية والمحاسبية مثل قانون الشركات ونظام مسك الدفاتر؛

ج- الفهم الشامل لمخططات الاحتيال المالي والمعرفة المتعلقة بعلم الجريمة، بالإضافة إلى دراسة علم النفس لمرتكبي الجرائم المالية لأن مهارات التدقيق الفعالة تطلب معرفة الدوافع والضغوط التي يعاني منها الجاني؛

ح- المعرفة العميقة لمدخل وطرق المحاسبة الاحتيالية المضللة؛

خ- التأهيل الأكاديمي والمهني والحصول على شهادة خبرة في مجال التخصص.

من خلال ما سبق يتضح للباحثين على المدقق المالي الجنائي أن يكون متمكن ومتخصص في علوم المحاسبة والتدقيق والإدارة المالية مع خبرة عملية واسعة، المعرفة العميقة بالقوائم المالية والقدرة على تحليلها مما يساعد المدقق الجنائي في اكتشاف النماذج غير الاعتيادية في المعلومات المحاسبية ومعرفة مصدرها، يجب على هؤلاء المدققون أن يستخدموا مهاراتهم في مجال القانون لاكتشاف الجرائم والدفاع عن النتائج التي خلصوا لها في المحكمة، ومن هذه المهارات نجد:[13]

أ- **مهارات التدقيق:** إن مهارات وأساليب التدقيق ذات أهمية قصوى للمدقق الجنائي والذي يجب أن يكون مدربا ومؤهلا علميا وعمليا، وذلك لأن طبيعة التدقيق الجنائي تتطلب جمع الأدلة والمعلومات ذات الصلة والتدقيق منها خاصة الأدلة الإلكترونية، والتي من الممكن أنها غير ملحوظة في طرق المحاسبة أو المراجعة التقليدية.

ب- **مهارات الاتصال الكتابية والشفهية:** بحيث يمكن نقل نتائج تحقيقاتهم وتفسيراتهم للقضايا المالية بشكل واضح وصحيح لأصحاب المصلحة، وذلك من خلال تحرير التقارير والبيانات. وكذا قدرة المدقق الجنائي على التواصل الشفهي عند شرح الأسس العامة للقضية وأفكاره الأساسية لوجهة نظره المقدمة، أو عند تقديم شهادته كخبير.

ت- **مهارات تكنولوجيا المعلومات:** يستدعي أن يكون المدقق الجنائي على تواصل دائم بالخبراء لاكتساب الخبرة، والإلمام بالتقنيات الحديثة والمتطورة أصبح من الأمور الهامة والضرورية لأداء مهامه في ظل بيئة الأعمال الرقمية، لوجود الجرائم المالية التي تأخذ شكلا الكترونيا والتي يعتمد مرتكبوها على تكنولوجيا المعلومات عند ارتكابهم لهذه الجرائم المالية.

ث- **المهارات التحقيقية:** إن مهارات التحقيق تنطوي على كافة التفسيرات المتعلقة بالمعلومات المقدمة عن المنازعات المالية،مثل مهارات المقابلات والاستجوابات والقدرة على التحري والتتبع والتي يقوم فيها المدقق المالي الجنائي بدمج الجوانب المالية بالجوانب القانونية.

7.1.2 أدوات ومنهجيات التدقيق المالي الجنائي: التدقيق المالي الجنائي، والمعروف باسم المحاسبة الاستقصائية أو المحاسبة القضائيةو هو مجال متخصص في المحاسبة الجنائية يركز على الكشف عن الفساد المالي والتحقيق فيه.حيث يرتكز هذا المجال على أساليبو أدوات أساسية تتمثل في:[14]

أ- **المراجعة البعدية:** وتتمثل في إجراء التحقيقات اللازمة عن الأنشطة الغير القانونية المشكوك فيها، للتأكد من وجود أو عدم و جود الأخطاء والفساد، كما تقوم على تعين الأشخاص المسئولين عن ذلك وجمع الأدلة المناسبة والمقبولة.

ب- **المراجعة السابقة:** وتتمثل في مراجعة التزام المنشآت بالقوانين والأحكام والتشريعات، استخدام الأدوات التشخيصية لإجراء فحوص وتحديد المخاطر الناتجة عن الغش، والتحري عن الادعاءات عن طريق التحليلات اللازمة بغية دراسة وتحديد الأخطاء والغش الخاصة بالشكاوى المقدمة، والإجراءات التحليلية وهى دراسة ومقارنة بين مقياسين أو أكثر لإيجاد علاقات غير عادية أو أخطاء و اختلاس، ومن خلال التحليل الأفقي والرأسي، تحليل التباين وتحليل النسب المئوية وذلك بالإضافة إلى قوائم الاستبيان التي تستخدم لتجميع المعلومات عن المناطق أو الأنشطة المشكوك فيه، والمراجعة التشغيلية التي تقوم على تقييم الرقابة الداخلية.

وعلى ضوء ما تقدم يتبين لنا أنه يمكن تقسيم أدوات التدقيق المالي الجنائي إلى شقين، الشق الأول هو الشق المحاسبي الذي يعتمد على الأساليب المحاسبية التي تتمثل في فحص وتحليل البيانات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للوصول إلى أدلة الإثبات في ضوء المبادئ والمعايير المحاسبية المعترف بيها، والشق الثاني هو الشق القانوني الذي يعتمد على الأساليب القانونية التي تتمثل في إجراء التحريات والتحقيقات اللازمة لإثبات الفساد المالي داخل المؤسسات.

2.2 قياس جودة المعلومات المحاسبية

تعتبر المعلومات المحاسبية العنصر الأساسي لمتخذي القرار بالنسبة للمؤسسة حيث أن جودة أي قرار يتم اتخاذه يعتمد على جودة المعلومات المحاسبية كمخرجات لنظام المعلومات المحاسبي.

1.2.2 مفهوم المعلومات المحاسبية: تعرف المعلومات المحاسبية بأنها: كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظام المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا.[15]

كما عرفتها جمعية المحاسبة الأمريكية بأنها البيانات الرقمية المتعلقة بظاهرة اقتصادية سابقة وحاضرة ومستقبلية لمؤسسة ما حسب الأنظمة المحاسبية المعمول بها.[16]

وبشكل عام المعلومات المحاسبية هي عبارة عن البيانات التي يتم معالجتها حتى تصبح مفيدة لمستخدمها في الزمان والمكان المناسبين.

أما الجودة للمعلومة المحاسبية فهي تعني في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة لمستخدمها ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها.[17]

2.2.2 الخصائص النوعية الأولية والثانوية للمعلومات المحاسبية

وقد تم تحديد مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية لكي تعتبر مفيدة في تعزيز التقارير المالية، ممثلة بالنوعية الأساسية والثانوية

1.2.2.2 الخصائص الأساسية: تشمل الخصائص الأساسية على:[18]

أ- **خاصية الملائمة والتمثيل الأمين:** ولكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة، يجب أن يكون لها عنصرين أساسيين الملائمة والتمثيل الأمين، وإذا كانت المعلومة تفتقر إلى واحد من هاتين الخاصيتين لن تكون مفيدة لصناع القرار. ويمكن شرحها على النحو التالي:

- **الملائمة:** تعني قدرة المعلومات على إحداث فرق في آراء المستخدمين وقراراتهم، فالمعلومات المحاسبية قادرة على إحداث فرق في القرارات إذا لها قيمة تنبؤية، أو قيمة تأكيدية، أو كليهما. المعلومات لديها التنبؤية القيمة إذا كانت تشير صراحة إلى قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد المستقبل تدفقات نقدية. المعلومات لها قيمة تأكيدية إذا تم تأكيدها في التوقعات التي تم تشكيلها مسبقا. بمعنى آخر التنبؤ بالأحداث المستقبلية والحالية والماضية (القيمة التنبؤية للمعلومات) وتأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة (القيمة التأكيدية للمعلومات).

- **التمثيل الأمين:** هو عبارة عن تقديم تمثيل أمين لظواهر الاقتصادية، أن تكون التقارير المالية كاملة ومحايدة وخالية من الأخطاء. وهذا يعني أن هناك درجة عالية من الصدق لمعلومات المعروضة في التقارير عن المحتوى الذي يهدف إلى تحقيقه.

ب- **خاصية الموثوقية:** ويقصد بها مدى إمكانية خلق حالة الاطمئنان لدى أصحاب القرار لكي يعتمدون عليها في اتخاذ قراراتهم المختلفة، وهي خاصية تسمح بالتأكد من خلو تلك المعلومات من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق الشيء الذي تعبر عنه، ولكي تكون المعلومات ذات جودة من الموثوقية يجب أن تتوفر على:[19]

- **الصدق في التعبير:** أي أن تكون المعلومات المحاسبية معبرة عن الأحداث الخاصة بها بصورة سليمة وأمينة وخالية من أي تلاعب وتحيز.

- **الحياد:** أي عدم التأثير على عملية الحصول على المعلومات وتهيئتها بصورة مقصودة يمكن أن تساهم في خدمة مستخدم معين دون آخر.

- **القابلية للتحقق:** تساعد على ضمان تمثيل المعلومات المحاسبية بدقة لظواهر الاقتصادية التي يجب وصفها وفيما يتعلق بقياس الأرباح، قد تكون التقديرات تختلف بشكل كبير اعتمادا على من يقوم بالتقديرات. ومن الصعب على المستثمرين الاعتماد عليها بشكل كامل، وفي هذه الحالة يجب إعداد التقارير المالية وفق حقائق لا تتأثر من خلال الحكم الشخصي للشخص الذي يقوم بقياسها.

2.2.2.2 **الخصائص الثانوية**: وتتمثل في قابلية الفهم والمقارنة والثبات أو ما يعرف بالاتساق، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

أ- قابلية المعلومات للفهم: يقصد بها قدرة مستخدمي المعلومات المحاسبية الذين لديهم درجة معقولة من المعرفة المحاسبية لفهم معنى تلك المعلومات، ويمكن فهم المعلومات بشكل أفضل إذا كانت سرية،متميزة، ومقدمة بشكل واضح ودقيق، مع تجنب استخدام التعقيد والمصطلحات الفنية التي تؤثر على الفهم سلبا.[20]

ب- قابلية المقارنة: يقصد بما أن المعلومات المحاسبية تكون ذات فائدة كبيرة عندما يتم عرضها بالشكل الذي يجعلها قابلة للمقارنة مع المؤسسات المماثلة من جهة، وما بين الفترات المالية المختلفة لنفس المنشأة من جهة أخرى.[21]

ت- الثبات والاتساق: يشير الاتساق إلى استخدام نفس السياسات والإجراءات المحاسبية إما من فترة إلى أخرى ضمن نفس

الوحدة أو في فترة واحدة عبر وحدات متعددة. وإذا غيرت الوحدة الاقتصادية في التقديرات أو الأحكام أو السياسات المحاسبية، يجب تعديلها لتوضيح أثر التغير في النتائج السابقة.[22]

وقد أشارت دراسات أخرى إلى خصائص المعلومات المحاسبية بناء على مدى تحقق الفائدة منها، أي دون الفصل بينها (أساسية أو ثانوية) ويمكن عرض خصائص المعلومات المفيدة على النحو الآتي الملائمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للتحقق، إضافة إلى الكمال والدقة أي أن تكون المعلومات كاملة إذا لم تحذف جوانب مهمة من الأحداث أو الأنشطة التي تقوم هذه المعلومات بقياسها.

3.2 علاقة التدقيق المالي الجنائي بجودة المعلومات المحاسبية وتفعيل أهداف الحوكمة

تعد جودة المعلومات المحاسبية عنصرا أساسيا لاتخاذ القرارات السليمة من قبل مختلف الأطراف ذات الصلة، ولكن تواجه هذه الجودة العديد من التحديات، مثل الأخطاء، والاحتيال المالي، ونقص الشفافية، مما يستدعي تطبيق التدقيق المالي الجنائي عليها.

1.3.2 مفهوم وأهداف حوكمة الشركات:

- **مفهوم الحوكمة**: ظهر مفهوم الحوكمة لأول مرة في عالم الأعمال كأسلوب لتنظيم عمل الشركات وحماية مصالح المساهمين، ومع مرور الوقت،توسع نطاقه ليشمل مجالات أخرى مثل"الحوكمة الرشيدة"،"الحوكمة العامة"، "الحوكمة البيئية"،"الحوكمة الإقليمية"، "الحوكمة الحضرية"، "الحوكمة العالمية" و وحتى "الحوكمة الإلكترونية".يركز مفهوم الحوكمة غالبا بمعالجة مشاكل الأداء في مختلف الأنظمة وإلى خلق بيئة إدارية فعالة ومسؤولة تُلبي احتياجات جميع الأطراف المعنية، سواء كانت شركات أو مناطق أو دول،كما تعتمد الحوكمة الرشيدة على مجموعة من المبادئ الأساسية، مثل الشفافية وإدارة المخاطر والمساءلة والرقابة وعلاقات جيدة مع أصحاب المصلح، وتطبيق هذه المبادئ يعد أداة مهمة لتحسين الأداء في مختلف المجالات.[23]

ويشير المفهوم المحاسبي للحوكمة إلى توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو استثمارات غير أمنة وعدم استغلالها من طرف الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة، ويتم ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية.[24]

من خلال مراجعة التعاريف السابقة، يمكننا استخلاص تعريف شامل للحوكمة على أنها نظام أخلاقي قبل أن تكون مجموعة من القوانين والمعايير والإجراءات، تهدف هذه المنظومة إلى تنظيم وتدبير العلاقة بين مختلف الأطراف الفاعلة داخل وخارج المؤسسة، تعزز الحوكمة الشفافية والعدالة ومكافحة الفساد، تصل إليها المؤسسة نتيجة تبنيها لمجموعة من المبادئ والمعايير.

- **أهداف حوكمة الشركات:** تختلف أهمية كل هدف حسب نوع الشركة وطبيعة عملها،ويمكن إجمالها في النقاط التالية:[25]

أ- تعزيز تنافسية الشركات وزيادة قيمته: عند تطبيق مبادئ الحوكمة، تصبح الشركات أكثر شفافية ومساءلة، مما يجذب المستثمرين ويزيد من قيمتها السوقية؛

ب- ضمان رقابة فعالة على أداء الشركات ودعم المساءلة المحاسبية: من خلال تحديد الأدوار والمسؤوليات داخل الشركة، مما يسهل عملية الرقابة والمساءلة؛

ث- تقييم الأداء التشغيلي والمالي للشركة: تلزم مبادئ الحوكمة الشركات بإجراء مراجعات دورية لأدائها، مما يساهم في تحسين كفاءة العمليات وزيادة الأرباح؛

ج- تعظيم أرباح الشركة: من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة، تصبح الشركات أكثر كفاءة وفعالية، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح؛

ح- تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها: تساعد مبادئ الحوكمة على خلق بيئة عمل أخلاقية تعزز الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها.

2.3.2 علاقة خصائص جودة المعلومات المحاسبية بالتدقيق المالي الجنائي

تعتبر المخالفات المالية والتلاعب في التقارير المالية من أخطر التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة، وتهدد هذه الممارسات نزاهة المعلومات المحاسبية، وتؤثر سلبا على ثقة مستخدميها،مما يستدعى المهتمين بعلم المحاسبة لوضع برامج وآليات في إطار تنسيقي بين الجهات القضائية وبين مهنة المحاسبة، لإصدار قرارات قضائية وتطوير مهنة المدقق المالي الجنائي الذي لا يعتبر بديلا عن المراجع الخارجي،وإنما يشكلان معا إطارا لدعم مهنة المراجعة، ويتمثل دور التدقيق المالي الجنائي في:[26]

1.2.3.2 دور استخدام التدقيق المالي الجنائي على خاصية الموثوقية

أ- يتمتع المدقق المالي الجنائي بمهارات متعددة، تتعدى المحاسب والمراجع ليشمل التحقق الجنائي، والمقابلات، وكتابة التقارير، وهذا ما يجعل هذه التقارير صادقة؛

ب- تعتبر مساهمة المدقق المالي الجنائي في القضايا المالية أساسية في ترجمة المعاملات المالية المعقدة والبيانات الرقمية إلى مصطلحات يفهمها الجميع؛

ت- المدقق المالي الجنائي له أهمية قصوى في الكشف عن عمليات الغش والاحتيال في بيانات التقارير المالية حتى تكون المعلومات المحاسبية على درجة عالية من الموثوقية؛

ث- يعتبر المدقق المالي الجنائي من أهم أدوات مكافحة الجرائم المالية، خاصة منها الجرائم الإلكترونية؛

ج- يقوم المدقق المالي باستغلال جميع موارده للحصول على أدلة وإثباتات مالية، بالإضافة إلى تفسير وعرض تلك الأدلة بطريقة معينة من شأنها مساعدة أصحاب المصلحة على فهمها؛

ح- يجب أن يتمتع المدقق المالي الجنائي بالموضوعية والاستقلالية، لكشف الغش والفساد في البيانات المالية وضمان موثوقيتها،

خ- يزيد المدقق المالي الجنائي من ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية، وتسعى للحد من الاحتيال من خلال معايير إعداد التقارير المالية؛

د- يعد التعاون بين المدقق المالي الجنائي ولجان المراجعة إجراءا هاما للرقابة على عملية إعداد التقارير المالية.

2.2.3.2 دور استخدام التدقيق المالي الجنائي على خاصية الملائمة

أ- تطبيق المعرفة المتخصص وتقنيات التحقق التي يمتلكها المدقق المالي الجنائي في تحليل وتقييم المساءلة والإثباتات بشكل واضح وتفسير وتوصيل النتائج التي يصل إليها إلى المحكمة والى مجلس الإدارة وجميع الجهات القضائية التنفيذية ألآخري؛

ب- التدقيق المالي الجنائي يحد من عمليات الاحتيال والفساد في بيانات التقارير المالية والتقارير المالية مما يؤدى إلي زيادة الثقة في التقارير المالية لمجموعة المتعاملين والمستثمرين حتى تساعدهم في اتخاذ القرار الملائم؛

ت- في بيئة الأعمال التي تتسم بالتغيير المستمر وكذلك المنافسة الشديدة في الأسواق دفع جميع الأطراف ذات العلاقات المتشابكة لاتخاذ القرار بالاهتمام بالتدقيق الجنائي باعتباره الأساس في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؛

ث- التدقيق المالي الجنائي يعتبر أداه ضغط على إدارة الشركة من أجل تحسين جودة التقارير المالية السنوية مما أدى إلى تزايد الطلب على خدمات المدقق المالي الجنائي في الوقت الحاضر بسبب وجود مشاكل حقيقية بين الإدارة وأصحاب المصالح التي تستدعى رفع دعاوي في المحاكم المختصة.

من خلال ما تم تقديمه، يتضح للباحثين أن للتدقيق المالي الجنائي أهمية بالغة في تعزيز الثقة لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية من خلال دوره في كشف الغش والاحتيال في التقارير المالية، ويعمل التدقيق المالي الجنائي على دعم مقومات وخصائص مصداقية وملائمة المعلومات المحاسبية من خلال معرفة تلك المقومات سواء كانت قوانين أو معايير.

3.3.2 دور التدقيق المالي الجنائي في تفعيل أهداف الحوكمة

تبين من خلال الاطلاع على مفهوم وأهداف التدقيق المالي الجنائي أنه يمكن استعمال المدقق المالي الجنائي لتفعيل أهداف الشركات، ومنع الغش والفساد من خلال الآتي:[27]

أ- **تقييم مدى التزام الشركات بالتعليمات والقوانين:** لتفعيل الالتزام بحوكمة الشركات من خلال التنسيق بين الإدارة والمديرين المستقلين في مجلس الإدارة.

ب- **محاربة الغش:** من خلال إنشاء نظام رقابة فعال، وسياسات قوية لحوكمة الشركات ونظام محاسبي متفوق واليات التدقيق والتوثيق الخالي من الأخطاء.

ت- **السعي في خلق بيئة عمل ايجابية:** ويتم ذلك بوضع سياسات تواجه بيئة عالية المخاطر خاصة إذا كانت هنالك بعض إدارات لا تبالي بالمخاطر أو لا تولي أهمية كافية لسياسات الحوكمة و نقص شديد في الالتزامات أو قد تحدد بعض الشركات أهدافا للربح أو الميزانية غير معقولة.

ث- **تأسيس شبكة اتصال فعالة:** المدقق المالي الجنائي يمكنه الدعم في نشر المعلومات المطلوبة حول الإدارة وسياسات الأخلاق للأطراف المعنية داخل وخارج الشركات،ا لإفصاح عن أي حدث هام قد يؤثر على قيمة الأوراق المالية أو سمعة الشركة.

ج- **الإشراف اليقظ:** من خلال مراقبة المستويات العليا في الشركات وأنشطة الموظفين، بالإضافة إلى المعلومات التي تم جمعها مع الرقابة والتي يمكن الاستعانة بها لإعادة ترتيب وصياغة سياسات الحوكمة والأخلاق والرقابة.

ح- **التحقيق في موضوع الغش والتحري بشأنه:** يمكن للمدقق المالي الجنائي أن يكون مكونا رئيسيا في حوكمة الشركات، من خلال:

- البحث عن علامات الغش في القوائم المالية والسجلات المحاسبية؛
- التحقيق في حالات الغش المشتبه بها وجمع الأدلة اللازمة؛
- تحديد مناطق الخطر في الشركة التي قد تكون عرضة للغش؛

- متابعة العناصر المثيرة للشك حول وجود غش؛
- البحث عن التفاصيل الدقيقة لمعرفة ما إذا كان هناك غش قد حدث.

ويتضح مما سبق أن التدقيق المالي الجنائي يعد أداة قوية في حل مشكلة عولمة الشركات من خلال تعزيز الرقابة على عملية إعداد التقارير المالية، والقضاء على أهم نقطة ضعف في الشركات، وهي التقارير المالية التي تحتوي على تحريفات في المعلومات، ويعتبر المدقق المالي الجنائي وسيلة فعالة لكشف حالات الغش وزيادة فاعلية تطبيق إجراءات مفهوم الحوكمة لتتغلب على المشاكل التي قد تواجها مستقبلا.

3. تجارب دولية في التدقيق المالي الجنائي

التدقيق المالي الجنائي يلعب دورا حيويا في مكافحة الجريمة المالية وتحقيق الشفافية في الأعمال المالية والتجارية، لهذا سعت الكثير من الدول في العالم على تبنيه لمكافحة الفساد، فيما يلي بعض التجارب الدولية التي اعتمدت هذا النهج.

1.3 تجارب في الدول الأجنبية

تعتبر معظم الدول الأجنبية ذات الاقتصاديات الكبيرة والتقنيات المتقدمة الأكثر تقدما في مجال التدقيق المالي الجنائي، والتي تتمتع بتشريعات صارمة وإطار قانوني قوي، من بنيها الولايات المتحدة الأمريكية فهي تمتلك تاريخا طويلا في مكافحة الجريمة المالية ولديها جهود كبيرة في مجال التحقيقات المالية والتدقيق الجنائي، وان الدول الأجنبية هي أمثلة تقتدي بيها الدول الأخرى خاصة التي تعمل بشكل فعال على تعزيز جهود محاربة الجريمة المالية والفساد وتطوير البنية التحتية اللازمة لذلك.

1.1.3 تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

بعد الأزمة المالية التي شهدها العالم خلال القرن الماضي والحالي، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول التي تأثرت من عمليات الفساد وهدر الأموال، وعليه فإن أهم التطورات الحاصلة في مجال المحاسبة والتدقيق المالي الجنائي كان نابعا من هذه الدولة وقد بدء ظهوره عام 1900م، فقد شهد اقتصاد الولايات المتحدة العديد من الفضائح والانهيارات والأزمات في الآونة الأخيرة،وكان معظمها بسبب حالات الاحتيال المالي وضعف الرقابة في العديد من الشركات والتي من بينها، "شركةEnron" بسبب فساد مالي عن طريق التمويل خارج الميزانية،و"شركة Tyco"بسبب التهرب الضريبي وضياع أصول الشركة،و"شركةWorldCom"حيث بلغ حجم الفساد والغش بالشركة 3.8 مليار دولار بسبب منح قروض من الخارج الميزانية للمدرين التنفيذيين، و"شركة Xerox" قامت بزيادة الأرباح المحاسبية بمبلغ يقدر ب 1.4 مليار دولار، والتي أدت إلى زعزعت ثقة المستثمرين في الأسواق المالية الأمريكية.[28]

يعتبر قانون حماية المستثمر والإصلاح المحاسبي للشركات العامة، أو ما يعرف بقانون "ساربنيس - أوكسلي (SOX Act)"وهو قانون ناتج عن تعاون تشريعي لكل من "السيناتور (Paul Sarbanes)" و"المستشار (Michael ley)"، وتم تطويره استجابة للقضايا التي حدثت جراء الممارسات المحاسبية الاحتيالية والفضائح المالية، ومن أهم التشريعات الداعمة للمحاسبة القضائية، وهو قانون يفرض على الشركات أن تضمن وتعتمد المعلومات المالية من خلال أنظمة الرقابة الداخلية، ووفقا لهذا القانون فإنه سيتم تحميل "الرئيس التنفيذي CEO" و"مدير القطاع المالي CFO" مسؤولية شخصية عن إعلان بيانات مالية خاطئة.

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية، بعد اعتمادها على هذا القانون من:

أ- تقليص عمليات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية بنسبة (60%)؛

ب- تعزيز دور التدقيق المالي الجنائي حيث في عام 2014 تم تقديم أكثر من 235 قضية احتيال مالي للمحاكم وبكلفة إجمالية تزيد عن 2 مليار دولار؛

ت- انخفاض في قضايا الاحتيال المالي في قطاع المؤسسات المالية إذ بلغ نسبة (35%) متمثلا بحالات الاحتيال على المصارف وشركات التأمين ، والاستثمار، أما فيما يحص قضايا الاحتيال الاجتماعي والشخصي فلقد بلغت (15%) بسبب الأزمات التي مر بها الاقتصاد الأمريكي؛

ث- قدم التدقيق المالي الجنائي أكثر من (85%) من حالات الاحتيال الإجمالية إلى المحاكم والتي قامت بمقاضاة ما يزيد على (90%) من المتسببين فيها.[29]

2.1.3 التجربة الفرنسية[30]

لقد أولت فرنسا اهتماما كبيرا في المحافظة على المال العام، إذ نصت "المادة 15 من إعلان حقوق الإنسان والمواطن (DDHC)" على أن للمجتمع الحق في محاسبة أي موظف عمومي على إدارته،من خلال إعطاء حق الرقابة والتحري من اجل عدم فسح المجال أمام أية حالات فساد أو لهدر الأموال العامة للعديد من السلطات، ولم تكتف بذلك فقامت بإنشاء أجهزة متخصصة للبحث عن المخالفات المالية في مجال الوظيفة العامة ويطلق عليها اسم"محكمة المحاسبات"إذ يقع على عاتق تلك الأجهزة الرقابة على السلطة التنفيذية وأعطت لها استقلالا تاما عن الحكومة.

ولمساعدة هذه الجهة المتخصصة في الرقابة أنشأت"محكمة الموازنة والانضباط المالي" وتسير تحت قضاة غير قابلين للعزل، كما تمنح لكل من المحكمتين اختصاصات قضائية فضلا عن الاختصاص الإداري، فقد أعطى المشرع في مجال الرقابة صلاحيات تدقيقية، وتفتيشية، وتحقيقية للقيام بالدور والهدف الذي أتت من اجله محكمة المحاسبات.

المشرع الفرنسي جعل دور"محكمة المحاسبات"مكمل"لمحكمة الموازنة والانضباط المالي"، وعلية إذا ما تم اكتشاف مخالفة مالية فان "محكمة المحاسبات"تقوم بدورها عندما يتعلق الأمر بحسابات المحاسبين،أما إذا كانت المخالفة وقعت من غير المحاسب فان الأمر يدخل من اختصاص "محكمة الموازنة والانضباط المالي"،وفي النتيجة فان كلاهما يعملان على الحد من الفساد والغش وكذا الحفاظ على المال العام.

3.1.3 تجربة أستراليا[31]

البلد الاسترالي الآن أصبح من الدول الرائدة في توظيف التدقيق المالي الجنائي بسبب اهتمامه بهذا الجانب وتنظيمه للوائح والمعايير الخاصة به واندماجه مع التجارب العالمية الرائدة لمواكبة التطور الحاصل، حيث تمكنت أستراليا من خلال منظماتها ذات الصلة "لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية (ASIC)"و"مكتب الضرائب الأسترالي (ATO)"، و"فريق العمل المالي (FATF)" من تقديم ما يكثر عن 200 قضية احتيال مالي للمحاكم الأسترالية وبكلفة تزيد عن 80 مليون دولار أسترالي لكل قضية.

إن اغلب حالات الاحتيال المالية في أستراليا كانت في القطاع المصرفي وبنسبة (65%) بسبب القروض ذات الضمانات المزورة والسحب على المكشوف من الحسابات الجارية، بينما بلغت نسبة الاحتيال في قطاع شركات التأمين ما يقارب (20%)، أما حالات الاحتيال في الاستثمار وبيع الأصول الثابتة فقد بلغت نسبة (10%)، وبقية نسبة (5%) لحالات الاحتيال المالي.

وتعود هذه الجرائم المالية لأسباب متنوعة، كالقضايا الاجتماعية والشخصية والتهرب الضريبي. ففي عام 2014 بلغت نسبة حالات الاحتيال في أسترال(80%)، حدثت ضمن المؤسسات المالية وذلك بسبب سهولة الإجراءات المالية في المصارف

وشركات التأمين الأسترالية وكذلك بسبب جهل شريحة المهاجرين باللوائح والقوانين، ومع ذلك استطاعت استراليا وبالاعتماد على المحاسبة القضائية من مقاضاة ما يزيد على (70%) من مجمل القضايا المقدمة للمحكمة.

4.1.3 التجربة الكندية:

يعتبر التدقيق المالي الجنائي في كندا مهنة مستقلة بحد ذاتها، وهي مهنة جديدة العهد مقارنة بدول أخرى وذات معايير وقوانين خاصة بها، وهذا ما أدى بإرباك المحاكم إلى حد ما في مقاضاة المحتالين والسعي إلى إقامة جهود مشتركة وطنية ودولية للاندماج تحت المظلة العالمية.

على الرغم من ضعف دور التدقيق المالي الجنائي في المحاكم الكندية إلا أنه تمكن من:[32]

أ- تقديم أكثر من 40 قضية وبكلفة إجمالية تزيد عن 300 مليون دولار كندي، احتلت قضايا الاحتيال على شركات التأمين أعلى نسبة (60%) يليها قضايا الاحتيال على المصارف التجارية وبنسبة (25%)، أما قضايا الاحتيال في بيع الأصول الثابتة فلقد بلغت (7%)، يليها قضايا الاحتيال على المستثمرين بنسبة (5%)، أما القضايا الاجتماعية كقضايا الحقوق الزوجية والمطالبات الشخصية فلقد بلغت (3%)، إن أكثر من (40%) من حالات الاحتيال التي حدثت في عام 2014 في كندا عانت منها الحكومة بسبب المهاجرين، وإن (75%) من هذه الحالات كانت متعمدة أما البقية فكانت بسبب الجهل بالقوانين واللوائح المالية.

ب- استطاعت المحاكم الكندية من مقاضاة أكثر من (25%) من المتسببين بقضايا الاحتيال.

2.3 تجارب في الدول العربية

في الدول العربية، يكون التدقيق المالي الجنائي جزءا من الجهود المبذولة لمكافحة الفساد وضمان الشفافية في القطاعات المالية والاقتصادية، بالتعاون مع العديد من البلدان المتطورة في هذا المجال والهيئات والمنظمات الدولية لتبادل المعرفة وتعزيز التعاون ومكافحة الجرائم المالية،و أن المجهدات المبذولة لتعزيز التدقيق المالي الجنائي في الدول العربية تتنوع وتعتمد على التطورات القانونية والاقتصادية والسياسية في كل بلد، نذكر منها:

1.2.3 التجربة المصرية:

إن نظم المحاسبة والمراجعة في قطاع الخدمات الحكومية في جمهورية مصر العربية تواجه تحديات من خلال التغيرات البيئية المحيطة بها، فكلاهما يشكلان طرفا تكامليا للآخر، فإذا كانت الوحدات الإدارية تسعى إلى تحقيق الجودة في تقديم الخدمات العامة، فإن عملية الارتقاء على هذا المستوى تتطلب تفعيل دور نظامي الموازنة والتدقيق المالي الجنائي في اتخاذ القرارات الإدارية،و كان التقرير الصادر عن "الجهاز المركزي للمحاسبات خلال سنة 2018/2017" يسلط الضوء على[33]:

أ- ضعف الإيرادات وارتفاع الإنفاق إلى 789 مليون مقارنة بالإيرادات التي وصلت إلى 549 مليون، مما يفتح الباب أمام التحسين في إدارة الموارد وتحقيق التوازن المالي.

ب- تأثير العجز المالي على الخدمات الأساسية وقد كشف التقرير أن جملة الاستخدامات بلغت 789 مليون و4 مليون جنيه إذ تمثل نسبة 23.8%من جملة استخدامات الموازنة العامة للدولة يشير إلى ضرورة تعزيز الرقابة للتصدي للفساد وضمان استفادة أكبر للمواطنين من المشروعات الحكومية.

ت- بلغت الإيرادات المحققة 548 مليون و6 مليون جنيه، وبلغ العجز 240 مليون و8 مليون جنيه تمت تغطيتها بالاقتراض وإصدار الأوراق والسندات

من خلال التقرير الصادر عن الجهاز المركزي للمحاسبات يتبين لنا، وجود مليارات الجنيهات المفقودة بين ميزانية الخزانة العامة والإدارة المحلية في مصر، ويشير ذلك إلى وجود الفساد المالي ونقص الرقابة، مما دفع جمهورية مصر العربية في السنوات الأخيرة إلى بذل جهود متزايدة لتعزيز التدقيق الجنائي، مع تعزيز دور الهيئات المستقلة وتطوير الأنظمة والقوانين ذات الصلة.

2.2.3 التجربة اللبنانية[34]

أصبحت الوضعية المالية في لبنان معقدة ومثيرة للجدل في الآونة الأخيرة، بعد ما كان البنك المركزي سيد استقرار الليرة منذ عام 1997، ففي عام 2020 وقعت حكومة الدكتور حسان دياب عقدا مع شركة" الفاريز أند مارسال" لتحقيق والتدقيق في الوضع المالي المتدهور الذي يخضع حاليا لعملية التدقيق المالي جنائي، هذا التدقيق يجرى بهدف كشف أي احتيال أو سوء استخدام في القطاع المالي.

أظهر التقرير الأولي لشركة التدقيق الجنائي في حسابات المصرف المركزي في لبنان والمؤلف من 332 صفحة عن سوء إدارة وثغرات جذرية في آلية عمل البنك بين عامي 2015 و2020، والمرتبطة بشكل أساسي بحاكمه السابق رياض سلامة،و اللعب في الميزانيات وتضخيم الأرباح مما دفع بالمستثمرين إلى الإقدام على الاستثمار ضمن الأراضي اللبنانية، وان 111 مليون دولار حولتها شركة "فوري اسوشييتش" المملوكة لشقيق رياض سلامة إلى 7 مصارف تم محو أسماء المستفيدة منها، كما يكشف التقرير أيضا على توزيع المنافع على المحسوبية التي استفادة منها الحاكم السابق.

التدقيق المالي الجنائي في حسابات مصرف لبنان يعد خطوة أساسية في المضي قدما في هذا المجال، كونه أحد الشروط التي حددها المانحون وصندوق النقد الدولي لمساعدة لبنان في الكشف عن حقائق هذا الانهيار السريع للنظام المالي والاقتصادي اللبناني،وسيؤدي إلى استعادة الأموال المسروقة إلى أصحابها.

3.2.3 التجربة العراقية[35]

يشهد العراق اليوم العديد من القضايا المالية، مما أدى إلى إنشاء ديوان الرقابة المالية الاتحادي في العراق وهو عبارة عن مؤسسة مستقلة ويعد أعلى هيئة للرقابة المالية، تقوم بتقديم تقاريرها إلى مجلس النواب العراقي وفق ما تنص عليه المادة 103 من الدستور العراقي، ويعمل ديوان الرقابة المالية الاتحادي في العراق بشكل وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساعدة في بناء المهارات وعقد المشروع خمس ورشات عمل بمشاركة 150 مشاركا لعام 2023.

يقوم ديوان الرقابة المالية الاتحادي بمراجعة حسابات المزانية العامة كونها أساسية لضمان الشفافية والمساءلة في الخدمات العامة، و تتبع التدفق المالي والكشف عن الأماكن التي يمكن فيها إخفاء الأموال أو اختلاسها عاملا أساسيا في نجاح التحريات المالية، ويمكن لمدققي الحسابات الإبلاغ عن الحالات التي يكتشفون فيها الاحتيال إلى القضاة التحقيقان جمع الأدلة الفعال وفقا للقانون هو أمر أساسي لنجاح القضايا في المحكمة.

زادت التقنيات الجديدة من فرص اكتشاف وتحليل المستندات المزيفة أو الاحتيالية، بما في ذلك الفواتير المزيفة المنشئة إلكترونيا، وقد ساعد ذلك المؤسسات العراقية على الكشف عن الحقائق وكشف الأموال المسروقة وإعادتها إلى المواطنين العراقيين.

4.2.3 التجربة السودانية[36]

تعتبر السودان من بين البلدان التي زاولت في مجال التدقيق المالي الجنائي منذ فترة طويلة، إلا أنها لا تزال التجربة السودانية بعيدة بعض الشيء عن نظيراتها من البلدان الأخرى التي تقدمت كثيرا في هذا المجال، ويعود ذلك حسب الباحثون إلى الاعتقادات السائدة في المجتمعات السودانية وكذا العادات والتقاليد، وإنها تفضل حل النزاعات المالية والتجارية وديا أو بواسطة لجان الأهالي. ويمكن تلخيص تجربة السودان في النقاط الآتية:

أ- تقوم المحاكم السودانية عند الحاجة بالاستعانة بمحاسب قانوني ويطلب منه دراسة مستندات الأطراف المتنازعة وإعداد تقرير محاسبي يوضح حقوق كل الأطراف المتنازعة، وانه لا يوجد سجل بالمحاكم بالمعنى الدقيق عن المحاسبيين والمراجعين القانونيين؛

ب- يستطيع أي طرف من الأطراف المتنازعة رفض المحاسب وتعيين محاسب من قبله، وقد لا يكون هذا المحاسب مؤهلا، أو لا يكون محايدا، الشيء الذي لا يؤهله لأداء مهامه بكل دقة ونزاهة.

5.2.3 تجربة المملكة العربية السعودية

تحتل "المملكة العربية السعودية" المركز الأول عربيا في مجال التدقيق ومكافحة غسل الأموال وهذا ما جاء به "تقويم مجموعة العمل المالي (Financial Action Task Force)"، كما تعتبر من بين الدول العشر الأوائل عالميا تقدما في أساليب مكافحة غسل الأموال وسن التشريعات التي تكبح وتحارب توسعها وانتشارها، كما زاد الاهتمام بالتدقيق المالي الجنائي في المملكة العربية السعودية بعد ارتفاع حالات الغش والتضليل والتحايل في التقارير المالية، وارتفاع معدل الجرائم المالية في المملكة في السنوات القليلة الأخيرة.[37] (فتني، 2021، صفحة 14)

و اعتمادا على الإحصائيات المستخرجة من الموقع الرسمي "للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد - نزاهة" سوف نحاول إبراز حصيلة البلاغات للفترة الممتدة بين 2017 و2022 كما يلي:

الجدول 1: عدد البلاغات الواردة خلال الفترة 2017- 2022 في المملكة العربية السعودية

السنوات / البلاغات	2017	2018	2019	2022
البلاغات المشمولة باختصاصات الهيئة	6482	6482	8913	23046
البلاغات الغير المشمولة باختصاصات الهيئة	3938	8570	11372	20136
الإجمالي	10420	15991	20285	43182

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الرسمي "للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد –نزاهة" www.nazaha.gov.dz

فحسب الجدول أعلاه نلاحظ أن حصيلة البلاغات الواردة للهيئة بين الفترة الممتدة من2017 إلى غاية 2022 قد شهدت ارتفاعات متواصلة، ففي عام 2018 ارتفعت الحصيلة لتصل إلى 15991 بلاغا بزيادة شكلت أكثر من (50%) مقارنة بعام 2017م، كما سجل في عام 2019م ارتفاعا لتصل إلى 20285 بلاغا بزيادة تفوق (25%) مقارنة بعام 2018م، وفي عام 2022م سجلت حصيلة إجمالية تقدر ب 43182 بلاغا. وتأتي هذه الزيادة في عدد البلاغات امتدادا للثقة في الجهود التي تبذلها الهيئة لحماية النزاهة، وتعزيز مبدأ الشفافية ومكافحة الفساد.

الجدول 2: تصنيف البلاغات المشمولة باختصاصات الهيئة في المملكة العربية السعودية لعام 2022

التصنيفات	الرشوة	استعمال النفوذ واستغلال النفوذ الوظيفي	التزوير	التبديد والتفريط في المال العام	استغلال العقود	جرائم فساد أخرى(*)	**الإجمالي**
العدد	14518.98	3456.9	898.79	507.01	852.70	2811.62	23046
النسبة(%)	63.2	15.7	3.9	2.2	3.7	11.3	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الرسمي "للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد - نزاهة" www.nazaha.gov

(*): غسل الأموال، اختلاس الأموال، الثراء غير المشروع، إساءة المعاملة أو الإكراه باسم الوظيفة.

من خلال الجدول رقم 02 الذي يمثل تصنيف البلاغات نلاحظ ما يلي:

أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد - نزاهة" تلقت 23046 بلاغا، وتصدرت قضايا الرشوة وقضايا استغلال النفوذ معظم البلاغات، حيث تمثل البلاغات الواردة عنهما الحصة الأكبر بنسبة تصل إلى (63.2%) و (15.7%) على التوالي، في حين شكل التزوير ما نسبته (3.9%)، فيما جاءت قضايا الجرائم الأخرى بنسبة إجمالية بلغت (11.3%)، وقضايا استغلال العقود بنسبة تصل إلى (3.7%)، واحتلت جريمة التبديد والتفريط في المال العام النسبة الأقل بـ (2.2%).

نتيجة لهذه البلاغات والتي تزداد عاما بعد عام أصبحت الحاجة إلى محاسبين قضائيين متخصصين لمكافحة الفساد المالي والتلاعب في المعلومات المحاسبية وحماية المال العام من سوء الاستخدام، ومساعدة القضاة في قرارات الدعاوى القضائية من خلال خبراتهم وقدراتهم في اكتشاف مدى موثوقية المعلومات التي تحويها التقارير المالية، تم استحداث المحاكم التجارية في المملكة العربية السعودية، والمختصة بالنظر في جميع النزاعات التجارية، والمنازعات التي تحدث بين الشركاء في المؤسسات وغيرها مما، يعني أنها ستكون بحاجة إلى توظيف محاسبين ومدققين لديهم إلمام كاف بالجوانب المحاسبية والشرعية والقانونية.

6.2.3 التجربة الجزائرية

التدقيق المالي الجنائي في الجزائر بالخبرة القضائية غير موجود بشكل فعلي على الرغم من أهميته، باستثناء ما نصت عليه المادة 61 من القانون -10-01 المؤرخ في 27 جوان 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، والتي تلزم مراجع الحسابات بإبلاغ وكيل الجمهورية بوجود مخالفات معينة.

طموحات التجربة الجزائرية في مجال التدقيق المالي الجنائي

على غرار بقية الدول فإن الجزائر تسعى لوضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد ومن خلال الحكومات المتعاقبة قامت الجزائر ببذل جهود لمكافحة هذه الظاهرة تتجلى هذه الجهود في المصادقة على الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الفساد و سن العديد من القوانين التي تتوافق مع هذه الاتفاقيات ومنها:[38]

أ- مصادقة الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128، واتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد بموجب المرسوم الرئاسي رقم 137-06.

ب- الديوان المركزي لقمع الفساد، وقد نص عليه بموجب المادة 24 من المر 10-05- متمم لقانون الوقاية من الفساد، أنشئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-426، ويعمل على فضح جرائم الفساد والرشوة واختلاس المال العام والخاص في إطار القضاء على كافة الجرائم المالية.

ت- خلية معالجة الاستعلام المالي والتي تقوم بعملية التدقيق في المعلومات المالية بغرض اكتشاف حالات مخالفات الصرف وحركة الأموال من الجزائر إلى الخارج.

ث- تفعيل دور أجهزة الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد الإداري وتهدف إلى ضمان سير وأداء الوظيفة العامة بشفافية ونزاهة بعيدا عن الانحراف والفساد الإداري.

لا تزال مهنة التدقيق المالي الجنائي لمكافحة الفساد في الجزائر مهمة صعبة رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لمكافحة الفساد و الحد منه، ويرى الباحثون بأنه يجب على الدولة الجزائرية أن تحذو حذو الدول التي طبقت تقنيات التدقيق الجنائي، بما يمكنها من الاستفادة من خبرة وكفاءة المحاسبين في مجال مكافحة الفساد والاحتيال المالي، وخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الفضائح المالية التي عرفتها الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية، كفضيحة "بنك الخليفة"، فضيحة "سونطراك" وفضيحة "طحكوت".

4. خلاصة:

التدقيق الجنائي أي ما يسمى بالمحاسبة القضائية هو عملية تحقيق وتدقيق وفحص تفصيلي الغرض منها تتبع المعاملات المالية المتنوعة بين الأشخاص للكشف عن أنشطة غير قانونية أو احتيالية. يهدف هذا النوع من التدقيق إلى الكشف عن المخالفات المالية من غسيل الأموال، والغش، والتهرب الضريبي، والتلاعب بالأسواق المالية، وغيرها من الأنشطة غير القانونية التي تتعلق بالعمليات على الأموال.

يتمثل التدقيق الجنائي في استخدام التقنيات المختلفة مثل تدقيق وفحص الحسابات المالية، والتدقيق الالكتروني، وتحليل البيانات المالية، والتحقيقات المالية. كما يشمل أيضا التعاون مع السلطات القضائية لتقديم الأدلة وملاحقة المشتبه بهم والمتورطين في المخالفات المالية.

يعتبر التدقيق المالي الجنائي جزءا أساسيا من جهود مكافحة الجريمة المالية وضمان تطبيق القانون في المجتمع. ويقوم بعض المحاسبين وخبراء التدقيق المالي بتقديم خدمات التدقيق المالي الجنائي للشركات والمؤسسات للمساعدة في تحديد ومنع الأنشطة غير القانونية وحماية المصالح المالية.

من خلال دراستنا لأهمية التدقيق الجنائي في مجال المحاسبة و دوره في الرفع من جودة المعلومات المحاسبية لتفعيل أهداف الحوكمة، وتعرضنا إلى أهم المفاهيم المتعلقة بكل من التدقيق المالي الجنائي وجودة المعلومات المحاسبية وكذا أهداف الحوكمة، بالإضافة إلى عرض التجارب لبعض البلدان (العربية والأجنبية)، فقد توصلت الدراسة إلى أن التدقيق المالي الجنائي يساهم في رفع جودة المعلومات المحاسبية من خلال عدة طرق منها:

- تحليل السجلات والمعاملات: يقوم فريق التدقيق بتحليل السجلات المالية والمعاملات للكشف عن أي تباينات غير مبررة أو أنماط غير عادية قد تشير إلى وجود احتيال أو نشاطات غير قانونية.
- التحقق من الامتثال القانوني: يتأكد فريق التدقيق المالي الجنائي من مدى امتثال الشركة للتشريعات والقوانين المالية والضريبية المعمول بها. ويقومون بتحديد أي نقاط ضعف قد تؤدي إلى مخالفات قانونية.
- الكشف عن الاحتيال والفساد: يعمل فريق التدقيق على اكتشاف أنماط الاحتيال والفساد في الأنشطة المالية، وتحديد الثغرات التي يمكن استغلالها من قبل المحتالين.
- توفير توصيات لتحسين الرقابة الداخلية: يقدم فريق التدقيق المالي الجنائي توصيات لتحسين الرقابة الداخلية في المؤسسة، مما يساهم في تعزيز النزاهة والشفافية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- تقدم التجارب الدولية في مجال التدقيق الجنائي نماذج ناجحة لتطبيق هذا المجال، مما يعزز تفعيل أهداف الحوكمة، وخاصة الدول الأجنبية منها.

5. الهوامش والإحالات

[1]Joseph, T. W.-P., & Autres, **Audit Comptable et Qualité de l'Information Financière**. *Revue de rechherche en comptabilité, Audit et Management*, janvier 2023, p. 116.

[2] وليد عمران، واخرون، **دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي.** *مجلة جامعة سبها للعلوم البحثية والتطبيقية، المجلد 22* ، العدد 3، 2023، ص 148.

[3]Affah, Ebimobowei; Awuji, Charles Evanns, **Forensic Audit and Mitingation of Financial Crimes in Nigeria**, African Journal of Accounting and Financial Research, V.6, Feb. 2023, P.41.

[4] مصطفى محمد جمعة ابو عمارة، و احمد بن عبد الكريم الحركان، **تقييم مدى كفاية المحتوى الحالي للمحاسبة القضائية في برامج المحاسبة في الجامعات السعودية**، Global Journal of Economics and Business، *المجلد 6* ، العدد 3، 2019، ص 431.

[5]Affah, Ebimobowei, Awuji, Charles Evanns, **Reference previously mentioned**, P.42.

[6] Affah, Ebimobowei, Awuji, Charles Evanns, **Reference previously mentioned**, P.42-43.

[7] Zhong, Ning; Xinzhou, Qi, **Is economic policy uncertqinty qn excuse for corporate fraud**, Economie Research, School of Management, Fudan University, Shanghai, China, V.36, N° 2, 2023, P.4.

[8] زهراء عبيد ناجي، **دور المحاسبة القضائية في تحسين جودة التقارير المالية جامعة بغداد**، العراق. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد 107، اكتوبر 2018 ص673.

[9] رياض مصطفى حماد، **دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية في التقارير المالية**، *المجلة العربية للعلوم الانسانية والاجتماعية*، كانون الاول 2023، ص 19.

[10] O.Eiya, John, Ikponwosa Otalor, **Forensic Accounting as Tool for Fighiting Financial in Nigeria**, Journal of Finance and Accounting, 2013, V.4, N°6, P.22-23.

[11] ANGHEL, Gabriela, POENARU, Cristina Elena**, Forensic Accounting a Tool Detecting and Preventing The Economic Fraud**, Valahian Journal of Economic Studies, V. 14(29) , N° 2, P.89.

[12] رياض مصطفى حماد، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.

[13] نسيم سحنون، **مهارات التدقيق الجنائي لدى مهني المحاسبة في الجزائر - دراسة ميدانية**، *مجلةابحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 6 ،العدد 2*، 30 اكتوبر2023، ص 70-71.

[14] رانيا سلطان محمد عبد الحميد، **دور تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في تطوير دور قطاع المحليات والرقابة في مكافحة الفساد -دراسة ميدانية**، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 46، العدد 1، 2022، ص 94.

[15] رقية الطيب علي احمد، **دور الحوكمة في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية واثرها علي جودة المعلزمات المحاسبية**، journal of Global economics and Busines، المجلد 17، العدد 1 ، 2019، ص5.

[16] Guy DJONGOUE, **Qualité perçue de l'information comptable et décisions des parties prenantes**, thèse doctorat, Economie Société (ED 42), Université BORDEAUX, 2015, P.11.

[17] محمود مجدى سلامة، معايير المحاسبية الدولية والإفصاح المحاسبي عرض السياسات المالية، ،كلية التجارة، جامعة المنصورة،2017 ص 10.

[18] Alsaffar, Sabih Sahad, **Impac Of The Mediating Role Of IIA Standards To Support IAS610 and Enhance The Primary and Secondary Qualitative Characteristics of Accounting Information**, Multidisciplinary Journal of Manqgement, Economies, and Accounting, N° 10, 2024, P.6.

[19] محمود مجدى سلامة، **مرجع سبق ذكره**، ص 93.

[20] Ibrahim Elsiddig Ahmed, **The Qualitative Characteristics of Accounnting Information, Earnings Quality and Islamic Banking performance**, International Journal of Financial Studies, V.8, N° 30, 2020, P.26.

[21] عبد القادر عيادي، **جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات وانعكاستها على كفاءة السوق المالية**، رسالة منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. *جامعة الشلف*، 2014/2013، ص 85.

[22] Barth Mary E, **Measurement in Financial Reporting the Need for Concepts Accounting Horizons**, SSRN Electronic Journal, V 28, N° 2, 2013, P.342.

[23] DAID Khadija; KARIMI Douni, **Relation entre les Principes de la Bonne Gouvernance et la Performance des Organisations Publiques au MAROC**, Revue de Mangement et Cultures(REMAC) , V. 10, N° 6, 2022, P.91.

[24] العطوي حكيم، **دور نظام التسيير في إرساء مبادئ حوكمة المؤسسات الاقتصادية - دراسة ميدانية**، مذكرة منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم االتسيير،جامعة زيان عاشور الجلفة، 2023/2022، ص47.

[25] حسان ثابت ثابت وسيد احمد حاج عيسى، **دور الحوكمة في تعزيز اداء المؤسسات المالية -دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المالية**، مجلة ادارة الاعمال والدرااسات االاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، 2017، ص57.

[26] ابراهيم, طارق وفيق، **المحااسبة القضائية كالية لظبط وتطوير اداء التقارير المالية في ضوء معايير اعداد التقارير المالية**IFRS، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 6، العدد 2، 2019، ص 251-255.

[27] بكر إبراهيم محمود وإخلاص عبد علي داود، **دور المحاسبة القضائية في الحوكمة وانعكاسها على جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 9، العدد ،28، 2014، ص 130-131.

[28] مداح عبد الباسط، **المحاسبة القضائية ودورها في الحد من الفساد المالي -دراسة تحليلية بالجزائر**، مجلة افاق علوم الادارة والاقتصاد، المجلد 5، العدد 2021،2،ص 190.

[29] انس احسان شاكر وحسان ثابت ثابت، **دور المحاسبة القضائية في الحد من الاحتيال المالي في الاعمال التجارية**،مجلة التقني-الجامعة التقنية الوسطى، المجلد2، العدد 2، جوان 2020، ص36.

[30] سيف محسن محمد ومحمد تغريد قدوري، **سلطات واجراءات الكشف عن المخالفة المالية- دراسة في التشريع الفرنسي**، *مجلة العلوم القانونية، المجلد 37*، العدد *1*، كانون الثاني 2023، ص639-641.

[31] انس احسان شاكر وحسان ثابت ثابت، **مرجع سبق ذكره**، ص35.

[32] انس احسان شاكر وحسان ثابت ثابت، **مرجع سبق ذكره**، ص35.

[33] رانيا سلطان محمد عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص78.

[34] Ali Saksoukh, **التدقيق المالي الجنائي والسرية المصرفية**, Consulté le 03 09, 2024, sur ttps://www.linkedin.com/pulse.

[35]UNDP, **كشف الاحتيال وتوثيق الادلة في مجال التدقيق الجنائي العراقي**, Consulté le 03 12 2024, sur ttps://www.undp.org/ar/iraq.

[36] شنقراي مصطفى طاهر وبابكر بشير بكري عجيب، **المحاسبة القضائية في البلدان العربية الواقع والطموحات**، مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين، المجلد 4، العدد 2، 2016، ص81.

[37] فتني السعد، **تعليم المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية -دراسة ميدانية**، مجلة الديوان العام للمحاسبة، المجلد 2، العدد 2، 2021، ص14.

[38] مداحي عثمان، **دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، 2019، ص719.